

No. 42316

**Germany
and
Tunisia**

Agreement between the Government of the Federal Republic of Germany and the Government of the Republic of Tunisia concerning cooperation in combating offences of major significance. Tunis, 7 April 2003

Entry into force: *25 November 2005 by notification, in accordance with article 10*

Authentic texts: *Arabic, French and German*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Germany, 1 February 2006*

**Allemagne
et
Tunisie**

Accord de coopération entre le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne et le Gouvernement de la République tunisienne dans le domaine de la lutte contre les infractions graves. Tunis, 7 avril 2003

Entrée en vigueur : *25 novembre 2005 par notification, conformément à l'article 10*

Textes authentiques : *arabe, français et allemand*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Allemagne, 1^{er} février 2006*

بالأغراض المنتظرة من إستعمالها. ويخضع حقّه في الحصول على المعلومات إلى القانون الوطني للطرف المتعاقد المقدم فوق ترابه طلب المعلومات. يمكن رفض تقديم هذه المعلومات إذا إتضح أنّ مصلحة الدولة في عدم تقديمها تغلب على مصلحة الطالب.

5 - يُعلم الهيكل المرسل عند إحالته للمعطيات بالآجال المحدّدة ، وفق قانونه الوطني، للإحتفاظ بهذه المعطيات ثم إتلافها عند إنقضاء هذه الآجال . يجب إتلاف هذه المعطيات بصرف النظر عن هذه الآجال حالما يتبيّن أنّها أصبحت غير ضرورية للأغراض التي أرسلت من أجلها.

6 - يجب على الهيكلين المرسل والمرسل إليه التأكّد من أنّ إرسال وقبول هذه المعطيات قد تمّ إيداعها .

7 - يتعيّن على الهيكلين المرسل والمرسل إليه حماية المعطيات المرسلة بطريقة ناجعة من أيّ إطلاع أو تغيير أو إفشاء غير مرخص فيه .

الفصل 7

يتولّى الهيكل المرسل إليه بصفة سرّية ، وبطلب من الهيكل المرسل ، معالجة المطالب والمعلومات والوثائق المتحصّل عليها طبقا لهذا الإتفاق ، ويجب بيان سبب هذا الطلب.

الفصل 8

(1) يتمّ التعاون في نطاق هذا الإتفاق، وفي حدود الإمكان، بالفرنسية أو بالإنكليزية.

(2) يتمّ إرسال مطالب المعلومات أو تنفيذ التدابير عملا بهذا الإتفاق كتابيا وبواسطة الهياكل المختصة المشار إليها بالفصل 2 منه مباشرة . ويمكن في الحالات الطارئة إرسال الطلب مشافهة على أن يتمّ تأكّيده كتابيا دون تأخير .

(3) يتحمّل الطرف المطلوب إليه مصاريف تنفيذ الطلب ، باستثناء مصاريف سفر ممثلي الطرف الطالب.

.../...

(3) يتمّ إعلام الطرف المتعاقد الطالب كتابياً برفض الإستجابة لطلب المساعدة يتضمّن هذا الإعلام عادة بيان سبب الرفض.

الفصل 6

تتمّ، إحالة واستعمال المعطيات ذات الصبغة الشخصية، والمعرفة في ما يلي بعبارة معطيات، من طرف هياكل الطرفين المتعاقدين المشار إليها ضمن الفصل 2 من هذا الإتفاق وذلك طبقاً للقانون الجاري به العمل فوق تراب كلّ منهما ووفق الأحكام التالية:

1 - يُعلم الهيكل المُرسَل إليه لأحد الطرفين المتعاقدين الهيكل المُرسَل للطرف المتعاقد الآخر، ويطلب منه، باستعمال المعطيات التي تمت إحالتها وبالنتائج المتحصّل عليها.

2 - لا يمكن للهيكل المُرسَل إليه استعمال المعطيات إلاّ للأغراض المنصوص عليها ضمن هذا الإتفاق ووفقاً للشروط المحدّدة من قبل الهيكل المُرسَل. ويتمّ القبول بالإستعمال لأغراض تتعلّق بالوقاية من الجرائم الهامة وتتبعها وكذلك لردع الأخطار الجسيمة التي تهدّد الأمن العمومي.

3 - يتعيّن على الهيكل المُرسَل السهر على التثبّت من صحّة المعطيات المزمّ إحالتها، ويجب عليه التثبّت في ما إذا كان إرسال هذه المعطيات ضرورياً وتبرّراً، الغاية المرتقبة من الإحالة. يجب إحترام موانع إحالة هذه المعطيات المنصوص عليها بالقانون الجاري به العمل فوق التراب الوطني لكلا البلدين. لا تتمّ إحالة المعطيات إذ كانت للهيكل المُرسَل أسباب لإعتبار ذلك يشكّل خرقاً للهدف من قانون وطني أو من شأنه المساس بمصالح جديرة بالحماية للشخص المعني. ويتعيّن إعلام الهيكل المُرسَل إليه حالاً إذا تبيّن أنّ المعطيات غير صحيحة أو كان يتعيّن عدم إرسالها، وعليه حينئذ أن يتولّى دون تأخير، إصلاحها أو إتلافها.

- 4- إرسال موظفي اتصال عند الحاجة ،
- 5- وضع على الذمة، بصفة متبادلة وبطلب من أحد الطرفين المتعاقدين، لعينات من أشياء و مواد متأتية من أعمال إجرامية أو تمّ إستعمالها أو يمكن إستعمالها في مثل هذه الأعمال ،
- 6- إلحاق مختصين بهدف استكمال الخبرة أو تبادل التجارب ، وذلك في حدود إمكانهما،
- 7- تبادل نتائج بحثهما ذات الصبغة العلمية وخاصة في مجالات علم التحقيق الجنائي والشرطة الفنية ،
- 8 - تبادل المعلومات المتعلقة بمحصول الجريمة ،
- 9 - اتّخاذ تدابير أخرى متفقة مع أهداف هذا الإتفاق ومع الإلتزامات الناجمة عن إتفاقيات القانون الدولي التي تربط الدولتين، وذلك في نطاق القانون الجاري به العمل في تراب كلّ منهما، وكلّما اقتضت الحاجة.

الفصل 4

- (1) يتولّى الطرفان المتعاقدان، عند الحاجة، التشاور بهدف تقييم تطبيق هذا الإتفاق والنظر في وجهة إتمامه أو تعديله.
- (2) يمكن للسلطات المختصة للطرفين المتعاقدين إحداث فرق عمل، وإجراء لقاءات بين الخبراء وإبرام بروتوكولات بهدف تنفيذ هذا الإتفاق، كلما دعت الحاجة.

الفصل 5

- (1) يجوز لكلّ من الطرفين المتعاقدين أن يرفض، كلياً أو جزئياً، تنفيذ طلب أو أن يقيده ببعض الشروط، إذا كان من شأن هذا الطلب أن يمسّ بسيادته أو بأمنه أو بمصالحه الجوهرية الأخرى أو إذا كان مخالفاً لتشريع الوطني.
- (2) يمكن أيضاً أن تُرفض المساعدة إذا تبين أنّ الفعل موضوع الطلب لا يشكل فعلاً معاقباً عليه بمقتضى قانون الطرف المتعاقد المطلوب إليه.

.../...

من الجانب التونسي :

1- وزارة الداخلية والتنمية المحلية :

- الإدارة العامة للأمن العمومي (إدارة الشرطة العدلية)،
- الإدارة العامة للمصالح المختصة (إدارة الأمن الخارجي)،
- الإدارة العامة للعلاقات الخارجية والتعاون الدولي.

2- وزارة المالية (الإدارة العامة للديوانة)،

3- وزارة الصحة العمومية.

(2) يتبادل الطرفان المتعاقدان ، بالطريق الدبلوماسية، الإعلام بالتغييرات التي تحصل في إختصاص أو تسميات السلط التي تسهر على تنفيذ هذا الإتفاق.

الفصل 3

يتولى الطرفان المتعاقدان بهدف تحقيق التعاون موضوع هذا الإتفاق:

- 1- تبادل، كلّ المعلومات المفيدة حول الجرائم المرتكبة أو التي هي بصدد الإعداد لها وكذلك حول المنظّمات الإجرامية، وهياكلها، وعلاقاتها والوسائل والطرق التي تستعملها في أنشطتها ، وذلك في إطار القانون الوطني لكلّ منهما ،
- 2- تنفيذ التدابير العملية المتفق عليها بهدف الوقاية والقيام بالتحقيقات حول الجرائم موضوع هذا الإتفاق وذلك بطلب من الطرف المتعاقد الآخر وفي حدود ما يسمح به القانون السائد في تراب الطرف المطلوب إليه، ويمكن لهما ، لهذا الغرض وفي نطاق القانون الجاري به العمل فوق تراب كلّ منهما ، السماح بحضور ممثلين عن السلط المختصة للطرف المتعاقد الآخر عند تنفيذ هذه التدابير العملية ،
- 3- اتّخاذ تدابير مشتركة بهدف مكافحة الإنتاج والإتجار غير المشروع في المخدرات وسلّفها وتبادل الخبرات في الغرض،

.../...

- في ما يلي بالمخدرات ، وكذلك سلائفها،
- 4- الإتجار غير المشروع في الأسلحة، والذخيرة، والمتفجرات، والمواد النووية والمشعة،
- 5- الهجرة المنظمة السرية، والإتجار في الذوات البشرية والتوسط في الخناء،
- 6- تهريب المؤلفات الفنية والأثرية،
- 7- غسيل الأموال،
- 8- صنع، حمل وتوزيع العملة المزيفة، تدليس أو تزيف وسائل الدفع بالعملة الكتابية، السندات والوثائق، استعمال وسائل الدفع بالعملة الكتابية ، السندات والوثائق المدلسة أو المزيفة،
- 9- الجريمة الإقتصادية والمالية،
- 10- الإتجار الدولي في السيارات المسروقة،
- 11- الجريمة الإعلامية.

(2)- يتعاون الطرفان المتعاقدان خاصة في الحالات التي ترتكب فيها أفعال إجرامية أو يتم الإعداد لهذه الأفعال على تراب أحد الطرفين المتعاقدين، وفي الحالات التي تتوفر فيها أدلة تدعو إلى الإعتقاد بأن هذه الأفعال تخص أيضا تراب الطرف المتعاقد الآخر أو من شأنها أن تهدد سلامته.

الفصل 2

(1) لغرض تنفيذ هذا الإتفاق، يتم التعاون بين الطرفين المتعاقدين مباشرة بين الهياكل التالي ذكرها وفي مجالات إختصاصها :

من الجانب الألماني :

- 1- الوزارة الإتحادية للداخلية،
- 2- الوزارة الإتحادية للمالية،
- 3- الوزارة الإتحادية للصحة،
- 4- المكتب الإتحادي للشرطة الجنائية،
- 5- إدارة المصلحة الإتحادية لحماية الحدود،
- 6- المكتب الجنائي للتيوانة،

.../...

إن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

وحكومة الجمهورية التونسية

إذ تحدهما الإرادة المشتركة لمزيد تدعيم وتطوير علاقات الصداقة بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية التونسية وتنمية الإزدهار، والإستقرار والسلام في بلديهما،

ورغبة منهما في تدعيم وتنويع وتنظيم تعاونهما في جميع المجالات التي هي من مسمولات أنظارهما وتبادل المساعدة،

واقترعا منهما بالمساهمة على هذا النحو في تطوير العلاقات المثالية بين البلدين الصديقين،

ووعيا منهما بالأهمية القصوى للتعاون وللعمل المشترك للوقاية من الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي والجريمة المرتبطة بالمخدرات ومكافحتها-

إنفتحا على ما يلي :

الفصل الأول

(1)- يتعاون الطرفان المتعاقدان، في نطاق إحترام التشريع الجاري به العمل في بلديهما، في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والجريمة المرتبطة بالمخدرات والجرائم الخطيرة الأخرى وخاصة في المجالات التالية :

1- الإعتداءات الإرهابية والأحداث الأخرى المرتبطة بالإرهاب،

2- تمويل الإرهاب،

.../...

إتية ق تعاون

بين

حكومة جمهورية ألمانيا الإتحادية

و حكومة الجمهورية التونسية

في مجال مكافحة الجرائم الخطيرة

[FRENCH TEXT – TEXTE FRANÇAIS]

ACCORD DE COOPÉRATION ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE FÉDÉRALE D'ALLEMAGNE ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE TUNISIENNE DANS LE DOMAINE DE LA LUTTE CONTRE LES INFRACTIONS GRAVES

Le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne et le Gouvernement de la République Tunisienne,

Animés par la volonté commune de renforcer et de développer davantage les relations amicales entre la République fédérale d'Allemagne et la République Tunisienne ainsi que de promouvoir la prospérité, la stabilité et la paix dans leurs deux pays,

Désireux de renforcer, de diversifier et d'organiser leur coopération dans tous les domaines relevant de leurs attributions respectives et de se fournir une assistance réciproque,

Convaincus de contribuer ainsi au développement des relations exemplaires entre les deux pays amis,

Conscients de l'importance majeure de la coopération et de l'action commune pour prévenir et combattre la criminalité organisée, le terrorisme international et la criminalité liée aux stupéfiants,

Sont convenus de ce qui suit :

Article 1

(1) Dans le respect du droit en vigueur dans leurs pays, les Parties contractantes coopèrent dans la lutte contre la criminalité organisée, le terrorisme, la criminalité liée aux stupéfiants et autres infractions graves, notamment dans les domaines suivants :

1. attentats terroristes et autres événements liés au terrorisme,
2. financement du terrorisme,
3. production illégale et trafic illicite de stupéfiants et de substances psychotropes, dénommés ci-après drogues, ainsi que de leurs précurseurs,
4. trafic illicite d'armes, de munitions, d'explosifs, de matières nucléaires et radioactives,
5. immigration clandestine organisée, traite des êtres humains et proxénétisme,
6. contrebande d'œuvres d'art et d'antiquités,
7. blanchiment d'argent,
8. fabrication, détention et diffusion de fausse monnaie, falsification ou contrefaçon de moyens de paiement scripturaux, de titres et de documents, utilisation de moyens de paiement scripturaux, de titres et de documents falsifiés ou contrefaits,
9. criminalité économique et financière,
10. trafic international de véhicules volés,

11. criminalité informatique.

(2) Les Parties contractantes coopèrent notamment dans les cas où des actes criminels ou des préparatifs à de tels actes interviennent sur le territoire de l'une des Parties contractantes et où des indices portent à croire que ces actes concernent également le territoire de l'autre Partie contractante ou sont susceptibles de menacer sa sécurité.

Article 2

(1) Aux fins de l'exécution du présent Accord, la coopération entre les Parties contractantes est assurée directement entre les organes nommés ci-après dans leurs domaines de compétence :

Du côté allemand :

1. Ministère fédéral de l'Intérieur,
2. Ministère fédéral des Finances,
3. Ministère fédéral de la Santé,
4. Office fédéral de police criminelle,
5. Direction de la police fédérale de protection des frontières,
6. Office criminel des Douanes;

Du côté tunisien :

1. Ministère de l'Intérieur et du Développement Local :
 - Direction Générale de la Sécurité Publique (Direction de la Police Judiciaire),
 - Direction Générale des Services Spéciaux (Direction de la Sécurité Extérieure),
 - Direction Générale des Relations Extérieures et de la Coopération Internationale,
2. Ministère des Finances (Direction Générale des Douanes),
3. Ministère de la Santé Publique.

(2) Les Parties contractantes se communiquent, par la voie diplomatique, les changements intervenant au niveau des compétences ou des dénominations des autorités mettant le présent Accord à exécution.

Article 3

En vue de réaliser la coopération objet du présent Accord, les Parties contractantes :

1. échangeront, dans le cadre de leur droit national respectif, toutes informations utiles sur des infractions commises ou en préparation, ainsi que sur des organisations criminelles, leurs structures, leurs relations et les moyens et méthodes qu'elles utilisent pour leurs activités;

2. exécuteront, sur requête de l'autre Partie contractante et dans la mesure où le droit en vigueur sur le territoire de la Partie requise l'autorise, des mesures opérationnelles concertées en vue de la prévention et de la conduite des enquêtes sur les infractions objet du présent Accord; elles pourront à ce titre et dans le cadre du droit en vigueur sur leur

territoire, autoriser la présence de représentants des autorités compétentes de l'autre Partie lors de l'exécution desdites mesures opérationnelles;

3. prendront des mesures communes en vue de la lutte contre la production et le trafic illicites de drogues et de leurs précurseurs et échangeront leurs expériences en la matière;

4. enverront des fonctionnaires de liaison, si besoin est;

5. se mettront mutuellement à disposition sur requête de l'une des Parties contractantes, des échantillons d'objets et de substances provenant d'actes criminels ou ayant été utilisés ou pouvant être utilisés pour de tels actes;

6. détacheront dans la mesure de leurs possibilités des spécialistes en vue d'un perfectionnement ou d'un échange d'expériences;

7. échangeront les résultats de leurs recherches à caractère scientifique, notamment dans les domaines de la criminalistique et de la police technique;

8. échangeront des informations relatives au produit du crime;

9. prendront dans le cadre du droit en vigueur sur leur territoire respectif et chaque fois que de besoin d'autres mesures conformes aux objectifs du présent Accord et aux obligations émanant des conventions de droit international liant les deux États.

Article 4

(1) Les Parties contractantes procéderont, au besoin, à des consultations en vue d'évaluer la mise en œuvre du présent Accord et de juger de l'opportunité de le compléter ou de le modifier.

(2) Les autorités compétentes des Parties contractantes peuvent créer des groupes de travail, procéder à des rencontres d'experts et conclure chaque fois que de besoin des protocoles aux fins de l'exécution du présent Accord.

Article 5

(1) Chacune des Parties contractantes peut refuser, en tout ou en partie, de donner suite à une demande ou la soumettre à certaines conditions si ladite demande est de nature à porter atteinte à sa souveraineté, à sa sécurité ou à ses autres intérêts essentiels ou si elle contrevient à sa législation nationale.

(2) L'assistance peut également être refusée lorsque l'action ayant fait l'objet de la requête ne constitue pas un acte répréhensible en vertu du droit de la Partie contractante requise.

(3) La Partie contractante requérante sera informée par écrit du refus de donner suite à la demande d'assistance. Cette information sera accompagnée en règle générale du motif du refus.

Article 6

Le transfert et l'utilisation de données à caractère personnel, dénommées ci-après données, par les organes des Parties contractantes dont mention est faite à l'article 2 du

présent Accord ont lieu conformément au droit en vigueur sur le territoire de chacune des Parties contractantes et selon les dispositions suivantes :

1. L'organe destinataire de l'une des Parties contractantes informe l'organe émetteur de l'autre Partie contractante, sur requête, de l'utilisation des données transférées et des résultats ainsi obtenus.

2. L'organe destinataire ne peut utiliser les données qu'aux fins indiquées dans le présent Accord et aux conditions déterminées par l'organe émetteur. L'utilisation est en outre admise à des fins de prévention et de poursuite d'infractions importantes ainsi qu'afin d'écartier des dangers graves pour la sécurité publique.

3. L'organe émetteur est tenu de veiller à l'exactitude des données à transférer et doit examiner si la communication des données est nécessaire et justifiée par la finalité recherchée par le transfert. Les interdictions de transfert en vertu du droit en vigueur sur leur territoire national respectif doivent être respectées. Le transfert des données n'a pas lieu si l'organe émetteur a des raisons de supposer qu'il y aurait ainsi violation de l'objectif d'une loi nationale ou préjudice porté à des intérêts dignes de protection de la personne concernée. S'il s'avère que des données incorrectes ou des données n'ayant pas dû être transférées ont été transmises, l'organe destinataire doit immédiatement en être averti. Ce dernier est tenu de procéder sans délai à la correction ou à la destruction.

4. Une personne doit être informée, à sa demande, des données existantes la concernant ainsi que des fins prévues pour leur utilisation. Son droit à l'obtention de renseignements est fonction du droit national de la Partie contractante sur le territoire de laquelle la demande de renseignements est déposée. L'indication de tels renseignements peut être refusée si l'intérêt de l'État à ne pas fournir le renseignement prévaut sur l'intérêt du demandeur.

5. Lors de la transmission de données, l'organe émetteur informe des délais prévus, en vertu de son droit national, pour la conservation de ces données et à l'expiration desquels les données doivent être détruites. Indépendamment de ces délais, les données transmises doivent être détruites dès qu'elles ne sont plus nécessaires aux fins auxquelles elles ont été transmises.

6. Les organes émetteur et destinataire s'assurent que la transmission et la réception des données seront consignées.

7. Les organes émetteur et destinataire sont tenus de protéger de façon efficace les données transmises contre un accès, une modification et une divulgation non autorisés.

Article 7

Les demandes, informations et documents reçus par une Partie contractante conformément au présent Accord seront traités confidentiellement par l'organe destinataire à la demande de l'organe émetteur. La raison d'une telle demande doit être indiquée.

Article 8

(1) La coopération dans le cadre du présent Accord est assurée, dans la mesure du possible, en français ou en anglais.

(2) Les demandes d'informations ou d'exécution de mesures en vertu du présent Accord sont transmises par écrit, la transmission étant assurée directement par les organes compétents dont mention est faite dans son article 2. Dans les cas d'urgence, une demande peut être faite oralement ; elle devra toutefois être confirmée sans délai par écrit.

(3) Les frais afférents à l'exécution d'une demande sont à la charge de la Partie requise, exception faite des frais de voyage des représentants de la Partie requérante.

Article 9

Le présent Accord est sans préjudice des droits ou obligations des Parties contractantes émanant d'Accords bilatéraux ou multilatéraux.

Article 10

(1) Le présent Accord entrera en vigueur trente jours après la date à laquelle les parties contractantes se seront mutuellement informées par la voie diplomatique que les conditions nécessaires à son entrée en vigueur, conformément à leurs procédures nationales, sont remplies. La date de la réception de la dernière notification sera déterminante.

(2) Le présent Accord est conclu pour une durée indéterminée. Il peut être dénoncé par écrit par la voie diplomatique par chacune des Parties contractantes. La dénonciation prendra effet six mois après la réception de sa notification par l'autre Partie contractante.

FAIT à Tunis le 7 avril 2003 en deux exemplaires originaux, chacun en langue allemande, arabe et française, les trois textes faisant également foi. En cas de divergence dans l'interprétation du texte en langue allemande ou du texte en langue arabe, le texte en langue française prévaudra.

Pour le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne :

CHRISTOPH DERIX

OTTO SCHILY

Pour le Gouvernement de la République Tunisienne :

HEDI M'HENNI

[GERMAN TEXT – TEXTE ALLEMAND]

Abkommen

zwischen

der Regierung der Bundesrepublik Deutschland

und

der Regierung der Tunesischen Republik

über

die Zusammenarbeit bei der Bekämpfung von Straftaten von erheblicher Bedeutung

Die Regierung der Bundesrepublik Deutschland
und
die Regierung der Tunesischen Republik -

getragen von dem gemeinsamen Willen, die freundschaftlichen Beziehungen zwischen der Bundesrepublik Deutschland und der Tunesischen Republik weiter zu festigen und zu entwickeln sowie den Wohlstand, die Stabilität und den Frieden in beiden Staaten zu fördern,

in dem Wunsch, ihre Zusammenarbeit in allen Bereichen ihrer jeweiligen Zuständigkeit zu verstärken, zu diversifizieren und zu organisieren sowie sich gegenseitig zu unterstützen,

in der Überzeugung, so zur Entwicklung der vorbildlichen Beziehungen zwischen den beiden befreundeten Ländern beizutragen,

eingedenk der besonders großen Bedeutung der Zusammenarbeit und der gemeinsamen Maßnahmen zur Verhütung und Bekämpfung der Organisierten Kriminalität, des internationalen Terrorismus und der Rauschgiftkriminalität -

sind wie folgt übereingekommen:

Artikel 1

(1) Die Vertragsparteien arbeiten nach Maßgabe ihres innerstaatlichen Rechts bei der Bekämpfung der Organisierten Kriminalität, des Terrorismus, der Rauschgiftkriminalität und anderer Straftaten von erheblicher Bedeutung, insbesondere in den nachstehenden Bereichen zusammen:

1. Terroranschläge und andere mit dem Terrorismus verbundene Ereignisse,
2. Finanzierung des Terrorismus,

3. illegale Herstellung und illegaler Verkehr von Betäubungsmitteln und psychotropen Stoffen, im weiteren Rauschgift genannt, sowie von Vorläufersubstanzen hierzu,
4. illegaler Verkehr mit Waffen, Munition, Sprengstoffen, nuklearen und radioaktiven Materialien,
5. Einschleusung von Ausländern, Menschenhandel und Zuhälterei,
6. Schmuggel von Kunstwerken und Antiquitäten,
7. Geldwäsche,
8. Herstellung, Besitz und Verbreitung von Falschgeld, Fälschung oder Verfälschung oder Verwendung von ge- oder verfälschten unbaren Zahlungsmitteln, Wertpapieren und Urkunden,
9. Wirtschafts- und Finanzkriminalität,
10. internationale Verschiebung von Kraftfahrzeugen,
11. Computerkriminalität.

(2) Die Vertragsparteien arbeiten insbesondere in den Fällen zusammen, in denen kriminelle Handlungen oder Vorbereitungen zu solchen Handlungen im Hoheitsgebiet einer der Vertragsparteien begangen werden und es Anzeichen dafür gibt, dass diese Handlungen auch das Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei betreffen oder deren Sicherheit bedrohen können.

Artikel 2

(1) Zum Zweck der Durchführung dieses Abkommens erfolgt die Zusammenarbeit der Vertragsparteien unmittelbar zwischen den nachfolgend genannten Stellen in deren Zuständigkeitsbereich:

auf deutscher Seite

1. Bundesministerium des Innern,
2. Bundesministerium der Finanzen,
3. Bundesministerium für Gesundheit,

4. Bundeskriminalamt,
5. Grenzschutzdirektion,
6. Zollkriminalamt;

auf tunesischer Seite

1. Ministerium für Inneres und lokale Entwicklung:
 - Generaldirektion für die Öffentliche Sicherheit (Direktion für die Kriminalpolizei),
 - Generaldirektion für die Spezialdienste (Direktion für die Äußere Sicherheit),
 - Generaldirektion für Auswärtige Beziehungen und internationale Zusammenarbeit,
2. Ministerium der Finanzen (Generaldirektion für Zollangelegenheiten),
3. Ministerium für Öffentliche Gesundheit.

(2) Die Vertragsparteien zeigen einander auf diplomatischem Weg Änderungen der Zuständigkeiten oder Bezeichnungen der Behörden an, die dieses Abkommen durchführen.

Artikel 3

Zum Zweck der Zusammenarbeit gemäß diesem Abkommen werden die Vertragsparteien

1. im Rahmen ihres innerstaatlichen Rechts alle Informationen über begangene oder geplante Straftaten, ebenso wie über kriminelle Organisationen, deren Strukturen und Verbindungen sowie die Mittel und die Methoden ihrer Tätigkeit austauschen;
2. auf Ersuchen der anderen Vertragspartei und soweit das Recht der ersuchten Vertragspartei es zulässt, abgestimmte operative Maßnahmen zur Verhütung und Ermittlung von Straftaten gemäß diesem Abkommen durchführen, wobei sie dazu im Rahmen ihres innerstaatlichen Rechts die Anwesenheit von Vertretern der zuständigen Behörden der anderen Vertragspartei bei der Durchführung solcher operativer Maßnahmen gestatten können;

3. gemeinsame Maßnahmen zur Bekämpfung der illegalen Herstellung und des illegalen Verkehrs von Rauschgift und Vorläufersubstanzen hierzu durchführen und diesbezüglich Erfahrungen austauschen;
4. bei Bedarf Verbindungsbeamte entsenden;
5. einander auf Ersuchen einer der Vertragsparteien Muster von Gegenständen und Stoffen, die aus Straftaten erlangt oder für diese verwendet wurden oder werden können, zur Verfügung stellen;
6. nach Möglichkeit Fachleute zur Fortbildung oder zum Erfahrungsaustausch entsenden;
7. Forschungsergebnisse insbesondere in den Bereichen der Kriminalistik und der Kriminaltechnik austauschen;
8. Informationen über Gewinne, die durch Straftaten erzielt wurden, austauschen;
9. bei Bedarf im Rahmen ihres innerstaatlichen Rechts andere Maßnahmen ergreifen, die den Zielen dieses Abkommens und Verpflichtungen aus anderen für beide Staaten verbindlichen völkerrechtlichen Übereinkommen entsprechen.

Artikel 4

(1) Die Vertragsparteien werden zur Bewertung der Durchführung dieses Abkommens und der Zweckmäßigkeit seiner Ergänzung oder Änderung bei Bedarf Konsultationen durchführen.

(2) Die zuständigen Behörden der Vertragsparteien können Arbeitsgruppen einrichten, Expertentreffen durchführen und bei Bedarf Protokolle zur Durchführung dieses Abkommens schließen.

Artikel 5

(1) Jede Vertragspartei kann die Erfüllung eines Ersuchens ganz oder teilweise verweigern oder sie von Bedingungen abhängig machen, wenn dieses Ersuchen ihre Souveränität, ihre Sicherheit oder andere wesentliche Interessen ihrerseits beeinträchtigen kann oder wenn es ihren innerstaatlichen Rechtsvorschriften widerspricht.

(2) Die Unterstützung kann auch verweigert werden, wenn die Handlung, deretwegen das Ersuchen erging, nach dem Recht der ersuchten Vertragspartei keine strafbare Handlung ist.

(3) Die ersuchende Vertragspartei wird über die Weigerung, dem Ersuchen um Unterstützung nachzukommen, schriftlich unterrichtet. In der Regel werden die Gründe für die Verweigerung angegeben.

Artikel 6

Die Übermittlung und die Verwendung personenbezogener Daten, nachfolgend Daten genannt, durch die Stellen der Vertragsparteien, die in Artikel 2 des vorliegenden Abkommens genannt sind, richten sich nach dem innerstaatlichen Recht jeder Vertragspartei und nach den folgenden Bestimmungen:

1. Die empfangende Stelle einer Vertragspartei unterrichtet die übermittelnde Stelle der anderen Vertragspartei auf Ersuchen über die Verwendung der übermittelten Daten und über die dadurch erzielten Ergebnisse.
2. Die Verwendung der Daten durch die empfangende Stelle ist nur zu den in diesem Abkommen bezeichneten Zwecken und zu den durch die übermittelnde Stelle vorgegebenen Bedingungen zulässig. Die Verwendung ist darüber hinaus zur Verhütung und Verfolgung von schwerwiegenden Straftaten sowie zum Zweck der Abwehr von erheblichen Gefahren für die öffentliche Sicherheit zulässig.

3. Die übermittelnde Stelle ist verpflichtet, auf die Richtigkeit der zu übermittelnden Daten sowie auf die Erforderlichkeit und Verhältnismäßigkeit in Bezug auf den mit der Übermittlung verfolgten Zweck zu achten. Dabei sind die nach dem jeweiligen innerstaatlichen Recht geltenden Übermittlungsverbote zu beachten. Die Übermittlung der Daten unterbleibt, wenn die übermittelnde Stelle Grund zu der Annahme hat, dass dadurch gegen den Zweck eines innerstaatlichen Gesetzes verstoßen würde oder schutzwürdige Interessen der betroffenen Personen beeinträchtigt würden. Erweist sich, dass unrichtige Daten oder Daten, die nicht hätten übermittelt werden dürfen, übermittelt worden sind, so ist dies der empfangenden Stelle unverzüglich mitzuteilen. Sie ist verpflichtet, die Berichtigung oder Löschung unverzüglich vorzunehmen.
4. Einer Person ist auf Antrag über die zu ihr vorhandenen Daten sowie über deren vorgesehenen Verwendungszweck Auskunft zu erteilen. Ihr Recht auf Auskunftserteilung richtet sich nach dem innerstaatlichen Recht der Vertragspartei, in deren Hoheitsgebiet die Auskunft beantragt wird. Die Erteilung einer solchen Auskunft kann verweigert werden, wenn das Interesse des Staates, die Auskunft nicht zu erteilen, das Interesse des Antragstellers überwiegt.
5. Die übermittelnde Stelle weist bei der Übermittlung von Daten auf die nach ihrem innerstaatlichen Recht vorgesehenen Fristen für die Aufbewahrung dieser Daten hin, nach deren Ablauf sie gelöscht werden müssen. Unabhängig von diesen Fristen sind die übermittelten Daten zu löschen, sobald sie für den Zweck, für den sie übermittelt worden sind, nicht mehr erforderlich sind.
6. Die übermittelnde und die empfangende Stelle stellen sicher, dass die Übermittlung und der Empfang der Daten aktenkundig gemacht werden.
7. Die übermittelnde und die empfangende Stelle sind verpflichtet, die übermittelten Daten wirksam gegen unbefugten Zugang, unbefugte Veränderung und unbefugte Bekanntgabe zu schützen.

Artikel 7

Anfragen, Informationen und Dokumente, die nach Maßgabe dieses Abkommens eingehen, werden auf Bitte der übermittelnden Stelle von der empfangenden Stelle vertraulich behandelt. Der Grund für eine solche Bitte ist anzugeben.

Artikel 8

(1) Die Zusammenarbeit im Rahmen dieses Abkommens erfolgt so weit wie möglich in der französischen oder englischen Sprache.

(2) Ersuchen um Auskunft oder Durchführung von Maßnahmen nach diesem Abkommen werden von den in Artikel 2 genannten zuständigen Stellen schriftlich direkt übermittelt. In dringenden Fällen kann das Ersuchen auch mündlich übermittelt werden; es muss aber unverzüglich schriftlich bestätigt werden.

(3) Die mit der Erledigung eines Ersuchens verbundenen Kosten trägt die ersuchte Vertragspartei mit Ausnahme der Reisekosten für Vertreter der ersuchenden Vertragspartei.

Artikel 9

Durch dieses Abkommen werden die in zweiseitigen oder mehrseitigen Übereinkünften enthaltenen Rechte oder Verpflichtungen der Vertragsparteien nicht berührt.

Artikel 10

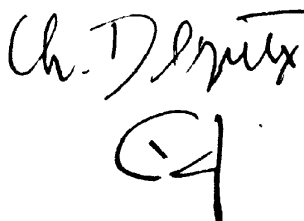
(1) Dieses Abkommen tritt dreißig Tage nach dem Tag in Kraft, an dem die Vertragsparteien einander auf diplomatischem Weg mitgeteilt haben, dass die entsprechend ihren inner-

staatlichen Verfahren für das Inkrafttreten erforderlichen Voraussetzungen erfüllt sind. Maßgebend ist der Tag des Eingangs der letzten Notifikation.

(2) Dieses Abkommen wird auf unbestimmte Zeit geschlossen. Das Abkommen kann von jeder Vertragspartei auf diplomatischem Wege schriftlich gekündigt werden. Die Kündigung wird sechs Monate nach dem Zeitpunkt wirksam, nachdem sie der anderen Vertragspartei zugegangen ist.

Geschehen zu *Tunis*... am *07. April 2003* in zwei Urschriften, jede in deutscher, arabischer und französischer Sprache, wobei jeder Wortlaut gleichermaßen verbindlich ist. Bei unterschiedlicher Auslegung des deutschen oder des arabischen Wortlauts ist der französische Wortlaut maßgebend.

Für die Regierung der
Bundesrepublik Deutschland



Ch. D. Spitz
CJ

Für die Regierung der
Tunesischen Republik



[TRANSLATION – TRADUCTION]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE FEDERAL REPUBLIC OF GERMANY AND THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF TUNISIA CONCERNING COOPERATION IN COMBATING OFFENCES OF MAJOR SIGNIFICANCE

The Government of the Federal Republic of Germany and the Government of the Republic of Tunisia,

Motivated by the common desire to strengthen and expand the friendly relations between the Federal Republic of Germany and the Republic of Tunisia and to promote prosperity, stability and peace in the two countries,

Desiring to strengthen, diversify and organize cooperation between them in all areas under their respective jurisdictions and to provide each other with reciprocal assistance,

Convinced that by doing so they will help to develop the exemplary relations between the two friendly countries,

Aware of the particularly great importance of cooperation and joint action to prevent and combat organized crime, international terrorism and crime involving drugs,

Have agreed as follows:

Article 1

(1) The Contracting Parties shall cooperate, in keeping with their domestic legislation, in combating organized crime, terrorism, crime involving drugs and other offences of major significance, in particular in the following areas:

1. terrorist attacks and other occurrences connected with terrorism,
2. financing of terrorism,
3. illegal production of and illegal trafficking in narcotic drugs and psychotropic substances hereinafter referred to as “drugs”, and their precursors,
4. illicit trade in weapons, munitions, explosives and nuclear and radioactive materials,
5. organized clandestine immigration, trafficking in human beings and procuring,
6. smuggling of works of art and antiques,
7. money-laundering,
8. production, possession and distribution of counterfeit money, falsification or forging of non-cash means of payment and use of falsified or forged means of payment, negotiable instruments and documents,
9. economic and financial crime,
10. international trafficking in stolen vehicles,
11. computer-assisted crime.

(2) The Contracting Parties shall, in particular, cooperate in those cases in which criminal acts are perpetrated or preparations for such acts are made in the territory of one of the Contracting Parties and indications exist that those acts may also affect the territory of the other Contracting Party or threaten its security.

Article 2

(1) For the purpose of implementing this Agreement, the cooperation between the Contracting Parties shall take place directly between the agencies listed below within their area of competence:

On the German side:

1. the Federal Ministry of the Interior,
2. the Federal Ministry of Finance,
3. the Federal Ministry of Health,
4. the Federal Criminal Investigation Agency,
5. the Border Protection Administration,
6. the Customs Crime Office;

On the Tunisian side:

1. The Ministry of the Interior and Local Development:
 - the General Directorate of Public Safety (Criminal Police Administration),
 - the General Directorate of Special Services (External Security Administration),
 - the General Directorate of Foreign Relations and International Cooperation,
2. The Ministry of Finance (General Directorate of Customs Matters)
3. The Ministry of Public Health.

(2) The Contracting Parties shall communicate to each other through the diplomatic channel any changes made in the competence or designations of the agencies that will implement this Agreement.

Article 3

For the purpose of cooperation in accordance with this Agreement, the Contracting Parties shall:

1. within the context of their domestic legislation, exchange all information concerning offences committed or planned and also concerning criminal organizations, their structures and connections and the means and methods they use for their activities;

2. carry out, at the request of the other Contracting Party and to the extent authorized by the legislation of the requested Party, concerted operational measures with a view to the prevention and detection of the offences which are the subject of this Agreement; in doing so, in keeping with their domestic legislation, they may authorize the presence of the competent authorities of the other Party during the implementation of such operational measures;

3. take joint action with a view to combating the production of and illicit trafficking in drugs and their precursors and exchange experience relating thereto;
4. dispatch liaison officers if necessary;
5. provide each other, at the request of either of the Contracting Parties, with objects and substances that were obtained from offences or that have been or may be used for such offences;
6. in so far as possible, dispatch specialists for the purpose of advanced training or the exchange of experience;
7. exchange findings of their scientific research, in particular in the areas of criminalistics and police technology;
8. exchange information concerning profits obtained from offences;
9. where needed, and within the context of their domestic legislation, take other measures in line with the aims of this Agreement and with the obligations arising from other agreements under international law that are binding on the two States.

Article 4

- (1) The Contracting Parties shall, where needed, hold consultations with a view to evaluating the implementation of this Agreement and assessing the desirability of supplementing or amending it.
- (2) The competent authorities of the Contracting Parties may establish working groups, hold meetings of experts and, whenever necessary, conclude protocols for the purpose of implementing this Agreement.

Article 5

- (1) Either of the Contracting Parties may refuse, in whole or in part, to comply with a request or may make its cooperation contingent upon certain conditions if the request may impair its sovereignty, security or other essential interests or contravenes its domestic legislation.
- (2) Assistance may also be denied if the act in connection with which the request is made does not constitute an offence under the legislation of the requested Contracting Party.
- (3) The requesting Contracting Party shall be informed in writing of the refusal to comply with the request for assistance. Such information shall, as a general rule, be accompanied by a statement of the reasons for the refusal.

Article 6

The transmission and use of personal data, hereinafter referred to as “data”, by those agencies of the Contracting Parties which are referred to in article 2 of this Agreement shall be governed by the domestic legislation of each of the Contracting Parties and by the following provisions:

1. The recipient agency of a Contracting Party shall, upon request, inform the transmitting agency of the other Contracting Party concerning the use of the transmitted data and the results obtained thereby.

2. The recipient agency may use the data only for the purposes specified in this Agreement and under the conditions prescribed by the transmitting agency. In addition, use is permissible for preventing and prosecuting offences of major significance and for warding off major threats to public safety.

3. The transmitting agency shall be responsible for ensuring the accuracy of the data to be transmitted and shall satisfy itself as to need and proportionality to the purpose to be served by transmission. In addition, data-transmission prohibitions applicable under domestic legislation shall be taken into account. Data shall not be transmitted if the transmitting agency has reason to believe that their transmission would run counter to the intent of a domestic law or harm interests of the persons concerned which warrant protection. The recipient agency shall be informed immediately of any transmission of inaccurate data or data that should not have been transmitted, and it shall immediately correct or destroy the data.

4. Upon request, persons shall be provided with information on the existing data concerning them and on the purposes for which such data are to be used. Their right to obtain such information shall be governed by the domestic legislation of the Contracting Party in whose territory the information is requested. The provision of such information may be denied if the interest of the State in not disclosing such information takes precedence over the interests of the applicant.

5. When transmitting data, the transmitting agency shall indicate the data-retention periods stipulated under its domestic legislation, and the data shall be destroyed upon the expiry of those periods. Irrespective of such time limits, the data transmitted shall be destroyed as soon as they are no longer needed for the purpose for which they have been transmitted.

6. The transmitting and recipient agencies shall record the transmission and receipt of the data.

7. The transmitting and recipient agencies shall ensure that the data transmitted are effectively protected from access by unauthorized persons and from unauthorized alteration or disclosure.

Article 7

At the request of the transmitting agency, enquiries, information and documents received under this Agreement shall be treated confidentially by the recipient agency. The reasons for such a request shall be given.

Article 8

(1) Cooperation under this Agreement shall, in so far as possible, be carried out in French or English.

(2) Requests for information or for measures to be taken under this Agreement shall be transmitted directly in writing by the competent agencies referred to in article 2. In ur-

gent cases a request may be transmitted orally; it must, however, be immediately confirmed in writing.

(3) The costs associated with fulfilling a request, other than the travel expenses of agents of the requesting Party, shall be borne by the requested Party.

Article 9

This Agreement shall not affect the rights or obligations of the Contracting Parties under bilateral or multilateral agreements.

Article 10

(1) This Agreement shall enter into force thirty days after the date on which the Contracting Parties have informed each other through the diplomatic channel that the conditions in accordance with their domestic procedures for such entry into force have been fulfilled. The determining date shall be the date of receipt of the last notification.

(2) This Agreement is concluded for an indefinite period. The Agreement may be denounced in writing by either Contracting Party through the diplomatic channel. The denunciation shall take effect six months after the notice of denunciation has been received by the other Contracting Party.

DONE at Tunis on 7 April 2003 in duplicate in the German, Arabic and French languages, all texts being equally authentic. In the event of differences in the interpretation of the German or Arabic text, the French text shall prevail.

For the Government of the Federal Republic of Germany:

CHRISTOPH DERIX

OTTO SCHILY

For the Government of the Republic of Tunisia:

HEDI M'HENNI